

الكتاب: العقد الثمين في معرفة رب العالمين

المؤلف: حسين بن بدر الدين

الجزء:

الوفاء: ٦٦٢

المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الزيدية

تحقيق: تحقيق وتعليق : محمد يحيى سالم عزان

الطبعة: الثانية

سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م

المطبعة:

الناشر: مكتبة التراث الإسلامي - صعده - يمن / دار التراث اليمني - صنعاء

- يمن

ردمك:

ملاحظات:

العقد الثمين
في معرفة رب العالمين
للأمير الحسين بن بدر الدين محمد
حقيقه وعلق عليه
محمد يحيى سالم عزان
مكتبة التراث الإسلامي
صعده
دار التراث اليمني
صنعاء

الطبعة الثانية
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
حقوق الطبع محفوظة للناشر
مكتبة التراث الإسلامي
الجمهورية اليمنية - صعده - مفرق الطلح
تلفون: ٥١٢٩٠٧ - ٥١٣٨٣٥
دار التراث اليمني
الجمهورية اليمنية - صنعاء - تلفون: ٢٧١٢٥٤
تم الصف والتحقيق والإخراج بمركز النور للدراسات والبحوث
اليمن - صعده ص. ب (٩٠٢٣٣٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطاهر الأمين وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين، وبعد.
فإن كثيرا من آباءنا العلماء، وأساتذتنا الفضلاء يرون أن
مسائل أصول الدين التي تضمن جملة منها هذا الكتاب هي
أول ما يجب أن يعرفه الطالب، لما في ذلك من ترسيخ عقيدته
ومعرفة ربه.

وليست كل مسائل أصول الدين تحتاج إلى دراسة وتلمذة، بل
إن الفطرة السليمة تكفي لمعرفة جزء كبير منها، فالنظر والتفكر
في مخلوقات الله بوابة معرفته وقد قيل " من تفكر في المخلوق
وحد"، ولأجل التفكير في المخلوقات الله آمن بالله كثير من علماء
الطبيعة، وكثير من المتقدمين في معرفة الطب.

وعلم أن المسلمين متفوقون في جملة العقيدة، فالكل مؤمن بأن
الله موجود، وأنه واحد، عدل حكيم، وأن محمدا صلى الله عليه
 وآله وسلم رسول من عند الله، وأن القرآن كتاب الله كل ما
تضمنه حق وصدق، وأن بعد الحياة موتا وأن بعد الموت بعثا

وحسابا، وجنة ونارا، وما شابه ذلك من أمهات المسائل، ولا خلاف إلا في تفاصيل بعض هذه المسائل، وفي جزئيات أخرى قد يرى البعض إنها خلافات جوهرية، وليس هذا موضع ذكرها. وكتاب (العقد الثمين في معرفة رب العالمين)، هو من أوائل الكتب التي تعرفت عليها، لأن مشائخنا - كتب الله أجرهم - اعتادوا أن يدرسه طلابهم في موضوع (أصول الدين)، لما فيه من مميزات تتناسب مع حال المبتدئ، إضافة إلى تعدد مسأله وسلاسة عبارته - في نظرهم -.

وقد طبع هذا الكتاب تحت إشراف الوالد العلامة يحيى بن عبد الكريم الفضيل رحمه الله، فنال اهتمام الدارسين، واستفاد منه عدد كبير من طلاب العلم، وأخيرا طلب مني بعض الأخوة المهتمين بالمنهاج المدروسة أن أقوم بتحقيق الكتاب والتعليق عليه، وتصحيح ما وقع فيه من أخطاء، فلبيت ذلك الطلب لعلمي بأن مشائخي الأفاضل وأساتيذتي الكرام سيرشدونني إلى الصواب ويوقفونني على أخطائي.

وكان عملي في الكتاب كذا يلي:

قابلت المطبوعة على نسختين إحداهما - وهي المعتمدة - خطية ضمن كتاب: (الصراط المستقيم المنتزع من الكاشف

الأمين شرح العقد الثمين) ورمزت لها ب: (ط)، فصححت ما عرفت فيه من أخطاء إملائية ومطبعية ونحوية، وأثبت بعضها في الهامش، وقطعت النص إلى فقرات والفقرة إلى جمل واستعملت في ذلك المتعارف عليه من علامات الترقيم لما لها من أهمية في تقريب الفهم وإبراز المعنى المراد من النص، وضبطت بالشكل ما احتاج إلى ضبط ليسهل على القارئ معرفة السياق، وخرجت الآيات والأحاديث، ووضحت ما ظننته غامضا في الهامش، وما زدته للإيضاح جعلته بين معكوفين هكذا: □، ووضعت للكتاب خمسة عناوين رئيسية هي: التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد، وقد اشتملت هذه العناوين على مباحث أشار المؤلف إلى أول كل مبحث بقوله: (فصل)، فأضفت إلى ذلك ما يوضح ما تضمنه الفصل. ووضعت للمؤلف هذه الترجمة المختصرة.

ترجمة المؤلف
الأمير الحسين بن بدر أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبد الله بن
محمد بن القاسم بن أحمد بن
الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين.
أحد العلماء الأجلاء وأئمة الفقه والحديث الأفاضل، ولد سنة
(٥٨٢ هـ)، ونشأ في بيت طهر وعلم، وتوجه لطلب العلوم منذ
صباه ولازم مجالس العلماء حتى أصبح رمزا المعرفة،
وعلمًا من أعلام الحفظ والتصنيف.
ويعتبر الأمير الحسين من أجل علماء الزيدية، وأكثرهم تأليفاً،
وتعد كتبه من أهم الأصول التي يعتمد عليها علماء الزيدية
ويدرسونها كمناهج. قال العلامة أحمد بن الشامي في كتابه (تاريخ اليمن
الفكري في العصر العباسي): توفي بعد قيام أخيه ودعوته بحوالي
ست سنوات عام (٦٦٢ هـ). ٥١.
ودفن بجانب أبيه وأخيه الإمام المنصور بالله الحسن بن بدر الدين
بهجرة رغافة إحدى القرى بناحية مجز من أعمال محافظة صعده.
وله مؤلفات شهيرة في الفقه والأصول والحديث منها: شفاء الأوام في الفقه

التقرير لفوائد التحرير في الفقه
العقد الثمين في أصول الدين، هذا الذي بين يديك
ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة.
المدخل
الذريعة في أصول الدين.
ثمرات الأفكار في أحكام البغاة والكفار.
درر الأقوال النبوية.
الإرشاد إلى سوي الاعتقاد.
الرسالة الحاسمة بالأدلة العاصمة.
إزالة التهمة.
الأجوبة العقيبانية.
النظام في عقائد المطرفية.
الرسالة المنقحة بالبراهين الموضحة.
من مصادر ترجمته: تاريخ اليمن الفكري ٣ / ٢٨٩ و ٣٠٨،
الأعلام ٢ / ٢٥٥، التحف شرح الزلف ١٧٨، المستطاب - خ - معجم مؤلفي
الزيدية - خ -، مطلع البدور ومجمع البحور - خ -،
طبقات الزيدية - خ -، وغيرها كثير.

سند الكتاب
أروي هذا الكتاب إلى مؤلفه بطرق متعددة عن جماعة من
مشائخي الأجلاء، وطلبا للاختصار هذا جدول يمكن من
خلالة معرفة بعض أسانيدہ:

الأمير الحسين بن بدر الدين
الأمير المؤيد بن أحمد المهدي
القاضي حسن بن محمد النحوي
القاضي يوسف بن أحمد بن عثمان
الإمام المطهر بن محمد الحمزي
الإمام عز الدين بن الحسن
صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير
الإمام المتوكل على الله يحيى شرف الدين
أحمد بن عبد الله الوزير
أمير الدين عبد الله بن نهشل
الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد
المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم
الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم
أحمد بن صالح بن أبي الرجال
أحمد بن سعد الدين المسوري
الحسين بن أحمد زبارة
أحمد بن محمد الأكوع
يوسف بن الحسين زبارة
صارم الدين إبراهيم بن القاسم

الحسين بن يوسف زبارة
محمد بن أحمد مشحم الصعدي
أحمد بن يوسف زبارة
علي بن أحسن جميل الداعي
عبد الله بن علي الغالبي
الحسين بن أحمد السياغي
الحسن بن يحيى القاسمي
إسماعيل بن محمد الكبسي
عبد الله بن الحسن القاسمي
محمد بن إسماعيل الكبسي
مجد الدين بن محمد المويدي
أحمد بن محمد السياغي
محمد بن عبد الله الغالبي
عبد الواسع الواسعي
حمود عباس المؤيد
محمد يحيى سالم عزان

وأخيرا
أدعو شبابنا لإنعاش هذا التراث العظيم وإخراجه إلى النور
وتقديمه للقراء في شكل يليق به، وأسأل الله أن يجعل عملي
خالصا لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم
على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.
محمد يحيى سالم عزان
صعده - ٣ ذو القعدة / ١٤١٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله المختص بصفات الإلهية والقدم (١)، المتعالي عن الحدوث والعدم، الذي لم يسبقه وقت ولا زمان، ولا تحويه جهة ولا مكان، جل سبحانه. دل على ذاته بما ابتدعه من غرائب مصنوعاته (٢)، عجائب مخلوقاته، حتى نطق صامتها بالإقرار بربوبيته بغير مذود (٣)، وبرز مجادلا لكل

(١) - صفات الإلهية هي صفات الله الذاتية وهي: عالم، حي، قادر، موجود. القدم صفة من صفاته أيضا عطفها على مجموع الصفات، من باب عطف الخاص على العام.

(٢) - يعني أنه فعل وخلق أشياء تدل على ذاته وصفاته. وفي (ط): دل على ذاته ما ابتدعه.. الخ. وما أثبتته من (س).

(٣) - مذود - بالفتح - كمرقد: اللسان.

من عطل وألحد (١) وصلواته وسلامه على سيدنا محمد الذي هو بالمعجزات مؤيد، وفي المرسلين مرجب (٢) ومسعود (٣)، وعلى آله الغر الهداة، والولاة على جميع الولاة، وعلى صحابته المكرمين المؤيدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد.

(التوحيد)

[الدلالة على أن الله تعالى خالق العالم]
أيها الطالب للرشاد، والهارب بنفسه عن هوه الالحد.
فإذا قيل لك: من ربك؟

-
- (١) - في (س): وبرز مجادلا على ذلك لكل من عطل وألحد.
(٢) - مرجب بالحجيم: معظم، ومنه سمي شهر رجب لكونه معظما. ووقع في (ط): مرغب.
(٣) - مسعود يعني من سوّده جعله سيّدا.

فقل: ربي الله
فإن قيل لك بم عرفت ذلك؟ فقل لأنه خلقتني، ومن خلق شيئا فهو ربه.
فإن قيل لك: بم عرفت أنه خلقتك؟ قل: لأنني لم أكن شيئا ثم صرت شيئا، ولم أكن
قادرا ثم صرت قادرا، و [كنت] صغيرا ثم صرت كبيرا،
ولم أكن عاقلا ثم صرت عاقلا، وشاهدت الأشياء
تحدث بعد أن لم تكن، فرأيت الولد يخرج ولا يعلم
شيئا، ثم يصير رضيعا، ثم طفلا، ثم غلاما، ثم بالغا، ثم
شابا، ثم كهلا، ثم شيخا. ثم رأيت نحو ذلك من
هبوب الرياح بعد أن لم تكن، وسكونها بعد هبوبها،
طلوع الكواكب بعد أفولها، وأفولها بعد طلوعها،
وظهور السحاب وزواله (١)، وكذلك المطر والنبات والثمار
المختلفات. وكل ذلك (٢) دلائل الحدوث.

(١) - في (ط): وزوالها. وما أثبتته من (س) وهو الصواب.
(٢) - في (ط): وكذلك. وما أثبتته من (س)، وهو الصواب.

وإذا كانت محدثة فلا بد لها من محدث، لأنها وصورها،
فنظر سماء، وأرضا، وثمارا، وأشجارا، وآبارا، وبحورا،
أنهارا، وإناثا، وذكورا، وأحياء وأمواتا، وجمعا،
وأشتاتا.

وكذلك ننظر إلى الأعراض الضروريات المعلومات (١)،
فإنها اشتركت في كونها أعراضا، ثم افترقت
وانقسمت بين شهوة ونفرة، وحياة وقدرة، ويبوسة
ورطوبة، وطعوم مكروهة ومحبوبة، وروائح شتى،
وحر وبرد، ووجاء (٢) وفناء، وألوان متضادة على
المحل (٣)، وموت يقطع الرزق والأمل.

(١) - في (ط): الأعراض ثم الضروريات والمعلومات. وما أثبتته من (س) وهو
الصواب.

(٢) - وجاء: الألم، وهو من الأعراض الضروريات، وفي التعليق على
المطبوعة فسره بالإثم ثم قال: ينظر في أنه من الأعراض الضروريات. وذلك سهو.

(٣) - يعني وألوان مختلفة متضادة، لا تجتمع على محل واحد في آن واحد.

فنعرف أنه لا بد من مخالف خالف بينها، وأحدث ما شاهدنا حدوثه منها، وأنه غير لها، لأنها لا تحدث نفسها، إذ الشيء لا يحدث نفسه، لأنه (١) يؤدي إلى أن يكون (٢) قبل نفسه، وغيرا لها، وكذلك لا تصور أنفسها، ولا تخالف بين هيئتها، ولا يقع ذلك مما يقوله الجاهلون، من طبع أو مادة، أو فلك، أو نجم، أو علة، أو عقل، أو روح، أو نفس، أو غير ذلك مما يقولونه، لأن ذلك إن كان من قبيل الموجبات (٣) لم تخل: أن تكون موجودة، أو معدومة. والموجودة لا تخل: أن تكون قديمة، أو محدثة. ولا يجوز ثبوت ذلك لعله قديمة ولا معدومة، لأنه لو كان كما زعموا لكان يلزم وجود العالم بما فيه

(١) - أي القول بأن الشيء أحدث نفسه.

(٢) - أي المحدث.

(٣) - العلة الموجبة: هي العلة التي يكون معلولها ملازما لها إن

وجدت وجد وإن عدت عدم، مثل: كون النار علة

الحرارة، فمتى وجدت النار وجدت الحرارة، ومتى عدت

النار عدت الحرارة.

في الأزل (١)، واستغناؤه عن تلك العلة (٢).
ولا يجوز أن يكون ثبوت ذلك لعلة محدثة، لأنها لا تخلو: إما أن تكون مماثلة لما
تقدم [منها] أو مخالفة [له]، إن
كانت مماثلة ووجب أن يكون معلولها متماثلاً، وفي علمنا
باختلاف ذلك العالم دلالة على بطلان القول بأنه عن علة
مماثلة أو علة متماثلات.
ولا يجوز أن يكون لعلة مخالفة، ولا علة مخالفة لأنها حينئذ
تكون قد شاركت العالم في الاختلاف، الذي لأجله احتاج
إليها، فيدور الكلام إلى ما لا يعقل ولا ينحصر من العلة (٣).

(١) - يعني أنه لو قيل: إن المؤثر في العالم علة قديمة لكان ذلك باطلاً، لأنه يلزم
من ذلك وجود العالم بما فيه من الاختلاف في القدم، وذلك غير الواقع لأننا
نرى كثيراً من المخلوقات تحدث بعد أن لم تكن.

(٢) -

(٣) - يعني أننا لو قلنا: إن هذا العالم المختلف أثرت فيه علة مختلفة، فإن وجود
الاختلاف في العلة شارك العالم في كونه مختلفاً فتكون العلة مختلفة لأجل
العالم المختلف، ويكونا لعالم مختلفاً لأن العلة مختلفة، وهذا هو الدور. أو تحتاج
العلة المختلفة إلى علة أخرى مختلفة أثرت فيها وهكذا إلى ما لا نهاية.

فيجب الاقتصار على المحقق المعلوم، والقضاء بأن الذي أحدثها وصورها، وخالف بينها هن الفاعل المختار، هو الحي القيوم.

فصل [في أن الله تعالى قادر] فإن قيل: ربك قادر، أم غير قادر؟ فقل: بل هو قادر، لأنه أوجد هذه الأفعال التي هي العالم، والفعل لا يصح إلا من قادر. أوجده تعالى لا بمماسة، ولا بآلة، * (إنما أمره إذا أراد شيئاً

أن يقول له كن فيكون) * [يس: ٨٢].

فصل [في أن الله تعالى عالم]

فإن قيل: أربك عالم، أم غير عالم؟

فقل بل هو عالم، وبرهان ذلك ما نشاهده فيما خلقه من بدائع الحكمة، وغرائب الصنعة، فإن فيها من الأحكام

الترتيب، ما يعجز عن وصفه اللبيب (١) [وكل ذلك لا يصح إلا من عالم، كما أن الكتابة المحكمة لا تصح إلا من عالم بها، وهو تعالى لا يختص بمعلوم دون معلوم، فيجب أن يعلم جميع المعلومات، على كل الوجوه التي يصح أن تعلم عليها.

هو سبحانه يعلم ما أجنه الليل، وأضاء عليه النهار، ويعلم عدد قطر الأمطار، ومثاقيل البحار، ويعلم السر -

وهو ما بين - وما هو - وهو ما لم يخرج من بين شفتين - * (ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم) * [المجادلة: ٧] بعمله لا يلاصقهم، وهو شاخص عنهم ولا يفارقهم] (٢).

فصل [في أن الله تعالى حي]
فإن قيل: أربك حي، أم لا؟

(١) - في (ط): ما يعجز عن وضعه وضعه اللبيب.

(٢) - ما بين المعكوفين ساقط في (س).

فقل: بل حي، لأنه تعالى لو لم يكن حيا لم يكن قادرا، ولا عالما، لأن الميت والجماد لا يفعلان فعلا، ولا يحدثان صنعا.

فصل [في أن الله تعالى قديم]

فإن قيل: أربك قديم، أم غير قديم؟

فقل: هو موجود لا أول لوجوده، لأنه لو كان لوجوده أول لكان محدثا، ولو كان محدثا لاحتاج إلى محدث، إلى ما لا يتناهى، وذلك محال، فهو قديم، قادر، حي، عليم، لم يزل ولا يزال، ولا يخرج عن ذلك في حال من الأحوال، لأنه لو لم يكن كذلك لم يكن له بد من فاعل فعله، وجاعل - على صفات الكمال - جعله أو يكون لعله، وقد ثبت أنه تعالى قديم، فلا يصح القول بشيء من ذلك.

فصل [في أن الله سميع بصير]

فإن قيل: أربك سميع بصير؟ فقل: أجل لأنه حي كما تقدم، ولا يعتریه شيء من

الآفات، لأن الآفات لا تجوز إلا على الأجسام، وهو تعالى ليس بجسم، لأن الأجسام محدثة كما تقدم، وهو تعالى قديم أيضا (١).

فصل [في أن الله تعالى لا يشبه الأشياء]

فإن قيل: أربك مشبه الأشياء؟

ربي لا يشبه الأشياء، لأن الأشياء سواه: جوهر، وعرض، وجسم. ولا يجوز أن يكون جوهرًا، ولا عرضًا، لأنهما غير حيين ولا قادرين، وهو تعالى حي قادر، ولأنهما محدثان وهو قديم، ولا يجوز أن يكون جسمًا، لأننا قد بينا أنه خالق الأجسام، والشئ لا يخلق مثله، ولأن الجسم مؤلف مصنوع، يفترق ويجتمع، ويسكن ويتحرك، ويكون في الجهات، وتسبقه الأوقات، وكل ذلك شواهد الحدوث، وقد ثبت أنه تعالى قديم، فلا يجوز أن يكون

(١) - يعني كما تقدم.

محدثا بل ليس كمثلته شئ وهو السميع البصير.
وإذا لم يكن جوهرًا ولا جسمًا ولا عرضًا لم يوصف
بالكيف، ولا الأين، ولا الحيث، ولا البين، ولا الوجه، ولا
الجنب، ولا اليدين، لم يقطعه بعد، ولم يسبقه قبل، ولم
يجزئه بعض، ولا جمعه كل، ليس في الأرض ولا في
السماء، ولا حل في متحيز أصلا، ولا حده فوق ولا تحت،
ولا يمين، ولا شمال، ولا خلف، ولا أمام، ولا يجوز عليه المجيء
ولا الذهاب، ولا الهبوط ولا الصعود.
كان قبل خلق العالم ولا مكان، ويكون بعد فناء العالم
ولا مكان، وهو خالق المكان مستغن عن المكان، وخالق
الزمان فلم يتقدمه زمان، ليس بنور ولا ظلام، لأن جميع
ما ذكر فان في القدم.
ولأجل ذلك نقول: إنه لا يجوز أن يقال: هو طويل،
ولا قصير، ولا عريض ولا عميق، ولا شويه ولا مليح، ولا أن
يقال: هو يستر أو يغتم، أو يظن أو يهتم، أو يعزم، أو
يؤلم، أو يلتذ أو يشتهي، أو ينفر، لأن ذلك كله شواهد

الوجود بعد العدم، ومناف لما هو عليه من صفات الكمال
والعظمة والجلال.

فصل [في آيات الصفات]

فإن قيل: إنه قد ذكر في القرآن: * (يداه
مبسوطتان) * [المائدة: ٦٤]، وأن له جنبا، وعينا، وأعينا، ونفسا،
وأيد، لقوله: * (مما علمته أيدينا) * [يس: ٧١]، ووجهها.
فقل: يده نعمتاه، ويده قدرته (١)، والأيدي هي: القدرة، والقوة أيضا (٢).
وجنبا في قوله تعالى: * (يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله) * [الزمر: ٥٦]، أي:
في طاعته (٣).

(١) - وتقول العرب: ما لنا بهذا الأمر من يد. قال تعالى: * (والسماء بنيناها بأيدينا وإنا لموسعون) *
[الذريات: ٤٧] أي بقوة.

(٢) - قال ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ١١٥: قوله تعالى: * (بل يده
مبسوطتان) * [المائدة: ٦٤]: أي نعمته وقدرته.

(٣) - إلى هذا ذهب المحققون من أهل العلم من معتزلة وأشاعرة، ومن الغريب
العجيب أن ابن القيم استخرج من هذه الآية أن لله جنين، فقال: "ومن أين
يدل ظاهره - أي اللفظ في قوله تعالى: * (جنب الله) * - أو باطنه على أنه
جنب واحد وشق واحد". الصواعق المرسله ١ / ٢٥٠.

ونفسا في قوله تعالى: * (تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في
نفسك) * [المائدة: ١١٦]، المراد به: تعلم سري وغيبي، ولا أعلم
سرك وغيبك (١).

ووجهه: ذاته (٢) ونفسه: ذاته، وقوله تعالى: * (فثم وجه
الله) * [المائدة: ١١٥]، أي الجهة التي وجهكم إليها.
وما ذكر من العين والأعين فالمراد به الحفظ والكلاءة والعلم.
وقوله: * (استوى على العرش) * [الأعراف: ٥٤]، استواؤه:
استيلاؤه بالقدرة والسلطان (٣)، ليس كمثله شيء،
ولا يشبه ميت ولا حي.

(١) - قال ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ١١٧: قال المفسرون: ويحذركم الله
إياه، وقالوا: تعلم ما عندي ولا أعلم ما عندك، وقال المحققون: المراد بالنفس
هاهنا الذات.

(٢) - إلى ذلك ذهب المحققون من المفسرين.

(٣) - بسط القول في هذا الباب ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه ١٢١ وكذلك
المعلق عليه السيد حسن السقاف، فراجع.

فصل [أن الله تعالى غني]

فإن قيل: أربك غني أم لا؟

فقل إنه غني لم يزل ولا يزال، ولا تجوز عليه الحاجة في حال من الأحوال، لأن الحاجة لا تجوز إلا على من جازت عليه المنفعة والمضرة، واللذة والألم، وهذه الأمور لا تجوز إلا على من جازت عليه الشهوة والنفرة، وهما لا يجوزان إلا على الأجسام، فيستر الجسم بإدراك ما يشتهي ويلتذ به، وينمو ويزداد بتناوله. وقد ثبت أنه تعالى ليس بجسم، بل هو خالق الجسم، فكيف يخلق مثل ذاته، أو تشاركه الأجسام في صفاته؟! بل لا يجوز عليه شيء من ذلك.

فصل [في أن الله لا يرى بالأبصار]

فإن قيل: أربك يرى بالأبصار، أم لا يرى؟

فقل: هذه مقالة باطلة عند أولى الأبصار، لأنه لو رئي في مكان لدل ذلك على حدوثه، لأن ما حواه محدود

محدث (١).

فإن قيل: إنه يرى قس غير مكان. فهذا لا يعقل، بل فيه نفي الرؤية (٢)، وقد قال تعالى: * (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) * [الأنعام: ١٠٣]، فنفي نفيًا عامًا لجميع المكلفين، و [لجميع] أوقات الدنيا والآخرة (٣).

(١) - يعني المؤلف أنه إذا كان الله تعالى سوف يرى فلا بد أن يرى في مكان والأماكن محدودة، وما كان فهو محدود محدث.

(٢) - القول بأن الله يرى القيامة بحدق العيون يترتب عليه محاذير كثيرة منها: التجسيم والحدوث والتشبيه، والله منزّه عن جميع ذلك، فلذا احتار القائلون بأن الله يرى فتارة يلجأون إلى القول بأنه يرى في غير مكان، وتارة يقولون يرى بغير حدق العيون، وأخرى يقولون يرى بلا كيف، ولا يقول بأنه يرى بحدق العيون أو في جهة من الجهات إلا شواذ من المجسمة والمشبهة. وما ذكر من الأدلة في إثبات الرؤية لا تعني ذلك في شيء، وقد طول المؤلف في هذا المبحث في كتابه ينايع النصيحة.

(٣) - يشير المؤلف هنا إلى ما يتشبه به القائلون بالرؤية من أن المراد بقوله: * (لا تدركه الأبصار) * نفي الرؤية في الدنيا فقط والقرائن لا تساعدهم على ذلك فالنفي عام والجميع متفقون على أن ما نفى الله عن نفسه من صفات النقص منتف عنه في الدنيا والآخرة، ونحن نعتبر أن إمكانية رؤيته صفة نقص لأنه بذلك يشابه المحدودات المرثيات وهو يقول: * (ليس كمثل شيء) *. واحتجاج المخالفين بقوله تعالى: * (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) * غير صحيح، لأن المراد بالناظرة الجميلة المشرقة، وإلى بها ناظرة أي إلى رحمة ربها منتظرة، وذلك وارد بكثرة في كلام العرب، قال حسان: وجوه يوم بدر ناظرات * إلى الرحمن يأتي بالخلاص وأما احتجاجهم بحديث: " سترون ربكم يوم القيامة كالقمر ليلة البدر "، فغير مجد لما في سنده من مقال، وما في متنه من شذوذ، ليس هذا موضع ذكرها وإن صح فهو آحاد لا يعمل به في الأصول إضافة إلى أنه قد يكون المراد بقوله (سترون): ستعلمون، كما في قوله تعالى: * (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل) * أي: ألم تعلم.

وقال الله تعالى لموسى - لما سأله الرؤية - : * (لن تراني) * [الأعراف: ١٤٣]، ولم يسأل موسى عليه السلام الرؤية لنفسه، بل عن سؤال قومه، كما حكاه الله في قصص قومه، * (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة) * [النساء: ١٥٣] ولو سألها لنفسه لصعق معهم (١). ولما لم يقع منه خطيئة إلا سؤاله لهم الرؤية من دون إذن، قال لربه عز وجل: * (أتهلكنا بما فعل السفهاء منا) * [الأعراف: ١٥٥].

(١) - يشير المؤلف بهذا الكلام إلى بطلان قول من زعم أن موسى ما سأل الله الرؤية إلا لعلمه بإمكانية ذلك.

فصل [في أن الله تعالى واحد]
فإن قيل: أربك واحد لا ثاني له في الجلال، متفرد هو
بصفات الكمال، لأنه لو كان معه إله ثان لوجب أن
يشاركه في صفات الكمال على الحد الذي اختص بها،
ولو كان كذلك لكان على ما قدر قادرا (١)، ولو كان
كذلك لجاز عليهما التشاجر والتنازع، ولصح بينهما
التعارض والتمانع، ولو قدرنا هذا الجائز (٢) لأدى إلى
اجتماع الضدين من الأفعال، أو عجز القديم عن المراد (٣)،
وكل ذلك محال، تعالى عنه ذو الجلال، لقوله: * (لو كان
فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) * [الأنبياء: ٢٢]، * (أم
جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله

-
- (١) - يعني لو كان هنالك إله ثان لكان على ما قدر الإله الأول قادر.
(٢) - أي المفروض جوازه إذ المسألة مبنية على الفرض والتقدير.
(٣) - وذلك إذا قدر أن كلا منهما إله قديم قادر، فإما أن يخلقا الضدين
واجتماعه محال، أو يعجز أحدهما وذلك محال أيضا.

خالق كل شئ وهو الواحد القهار) * [الرعد: ١٦]، فتبين أن هذا الخلق يشهد بإله واحد، وأنه ليس هناك خلق ثان يشهد بإله ثان، وهذا واضح، فإن هذا العالم دليل على إله واحد وهو الذي أرسل الرسل، وأوضح السبل. ويدل على ذلك قوله عز وجل: * (فاعلم أنه لا إله إلا الله) * [محمد: ١٩]، وقوله: * (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط) * [آل عمران: ١٨]، وقوله: * (والهكم إله واحد) * [البقرة: ١٦٣]، وقوله: * (قل هو الله أحد) * [الصمد: ١].

(العدل)

فصل [في أن الله تعالى عدل حكيم]

فإن قيل: أربك عدل حكيم؟

فقل: أجل، فإنه لا يفعل القبح ولا يخل بالواجب من جهة الحكمة (١)، وأفعاله كلها حسنة.

وإنما قلنا: إنه لا يفعل القبيح لأنه إنما يقع ممن جهل قبحه، أو دعتة حاجة إلى فعله وإن علم قبحه، وهو تعالى عالم بقبح القبائح، لأنها من جملة المعلومات وهو عالم بجميعها كما تقدم، وغني عن فعلها كما تقدم أيضا، وعالم باستغنائها عنها، وكل من كان بهذه الأوصاف فإنه لا يفعل القبيح، ألا ترى أن من ملكه ألفي ألف قنطار من الذهب،

(١) - الواجب من جهة الحكمة مثل إثابة المطيع، وإنصاف المظلوم ونحو ذلك. وقيل له: واجب من جهة الحكمة، لأنه لم يوجب عليه غيره، وإنما اقتضته الحكمة. والله لا محالة يفعله لا من جهة أنه مكلف به. وفي (ط): ولا يخل بالواجب عليه من جهة الحكمة. وما أثبتته من (س).

فإنه لا يسرق الدانق (١)، لعلمه بقبح السرقة، وغناه عن أخذ الدانق، وعلمه باستغنائاه عنه، وكذلك لو قيل للعاقل: إن صدقت أعطيناك درهما، وإن كذبت أعطيناك درهما، فإنه لا يختار الكذب - في هذه الحال - على الصدق، [وهما] على وتيرة واحدة (٢)، وطريقة مستمرة، ولا علة لذلك إلا ما ذكرناه.

فصل [في أن أفعال العباد منهم]

فإن قيل: هل ربك خلق أفعال العباد؟

فقل: لا يقول ذلك إلا أهل الضلال والعناد، كيف يأمرهم بفعل ما قد خلق وأمضى، أو ينهاهم عن فعل ما قد صور وقضى، ولأن الإنسان يلحقه حكم فعله من المدح والثناء، والذم والاستهزاء، والثواب والجزاء، فكيف يكون

(١) - الدانق - بفتح النون وكسرهما -: سدس الدرهم. ووقع في (ط، ش):
الزائف، وهو الدرهم الرديء. والأول أنسب.
(٢) - وتيرة واحدة: أي حالة وصفة واحدة.

ذلك من العلي الأعلى؟! ولأنه يحصل بحسب قصده ودواعيه، وينتفي بحسب كراهته وصرفه على طريقة واحدة، ولأن الله تعالى قد أضاف أفعال العباد إليهم، فقال: * (يكسبون) *، و * (يمكرون) *، و * (يفعلون) *، و * (يصنعون) *، و * (يكفرون) *، و * (يخلقون إفكا) *، ونحو ذلك في القرآن كثير، ولكنه تعالى أمر تخييرا، ونهى تحذيرا، أقدرهم على فعل الضدين، وهداهم النجدين، ومكنهم في الحالين، لم يمنعهم عن فعل المعاصي جبرا، ولا قهرهم على فعل الطاعات قهرا، ولو شاء لفعل كما قال عز وجل: * (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعا) * [يونس: ٩٩] يريد به مشيئة الاجبار لا مشيئة الاختيار، لأنه لو أرهم لم يكونوا مكلفين، ولبطل الغرض ببعثه المرسلين.

فصل [في أن الله لا يعذب أحدا إلا بذنبه]

فإن قيل: ربك يعذب أحدا بغير ذنبه؟

فقل: لا يعذب أحدا إلا بذنبه، لأن عقاب من لا ذنب له

ظلم، والظلم قبيح، وهو تعالى لا يفعل القبيح، وقد قال
تعالى: * (ولا تزر وازرة وزر أخرى) * [الأنعام: ١٦٤].

فصل [في أن الله لا يقضي إلا بالحق]

فإن قيل: أربك يقضي بغير الحق؟

فقل: كلا، بل لا يقضي بالفكر والفساد، لما في ذلك من
مخالفة الحكمة والسداد (١)، لقوله تعالى: * (والله يقضي
بالحق) * [غافر: ٢٠]، فلا يجوز القول بأن المعاصي بقضاء الله
تعالى وقدره (٢) بمعنى الخلق والأمر، لأنها باطل، ولأن
إجماع المسلمين منعقد على أن الرضى بالمعاصي لا يجوز،
وإجماعهم منعقد على أن الرضا بقضاء الله واجب،
ولا مخلص إذا من ذلك إلا بالقول بأن المعاصي ليست
بقضاء الله، بمعنى أنه أمر بها، وأما أنه

(١) - في (ط): بل لا يقضي بالكفر والفساد في مخالفة الحكمة والسداد. وما أثبتته

هو من (س) وهو الصواب.

(٢) - سقط من (ط): قدره.

تعالى عالم بها فهو تعالى عالم بها، لأنها من جملة المعلومات، وعلمه (١) بها لم يحمل العبد على فعلها، ولم يجبره على صنعها كما تقدم (٢).

(١) - في (ط): ولكن علمه. وما أثبتته من (س).
(٢) - قال الإمام زيد في جواب رسالة جاءته من المدينة: " وذكرت أن قوما قد أقاموا على سخط الله تعالى وعصيانه، ومخالفته، وأنهم إذا نهوا عن ذلك قالوا: الله أراد هذا، الله قدر هذا. فأرسلوا أنفسهم في الذنوب، ولجوا في المعاصي، فأحببت أن أكتب إليك ما أرى في ذلك. والذي أقول في ذلك وأرضاه: أن تقرأ القرآن وتدبره، فتتأمل ما أراد الله، وأوجهه فتضيفه إلى الله، وما كرهه فتضيفه إلى صانعه. رأيت قوله في كتابه: * (ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يرضه لكم) * [الزمر: ٧]. رأيت قوله: * (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) * [البقرة: ١٨٥].

أرأيت قوله تعالى: * (وقالوا لو شاء الله ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون) * [الزخرف: ٢٠]، هذا كله قول الله عز وجل وهو أصدق من قولهم. ثم إنني أرتضي لك ألا تخرج العصيين من قدرة الله تعالى، ولا تعذرهم في معصية الله، ومن قال: إنه قد ملك أعماله مع الله فقد أشرك بالله، ومن قال: أنه قد ملكها دون الله تعالى فقد كفر بالله، ولكن القول الذي أرضاه في هذا الباب اتباع [لما في القرآن]، فإذا أطعت شكرت الله تعالى، وإن عصيت استغفرت الله تعالى "

فصل [في أن الله لا يكلف أحدا فوق طاقته]
فإن قيل: هل ربك يكلف أحدا فوق طاقته؟
فقل: لا، بل لا يكلف أحدا إلا ما يطيق، لأن تكليف
ما لا يطاق قبيح، وهو تعالى لا يفعل القبيح، فقد قال تعالى:
* (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) * [البقرة: ٢٦٨]، والوسع: دون
الطاقة، وقال: * (إلا ما آتاها) * [الطلاق: ٧] (١).

(١) قال الإمام زيد في الرد على المجبرة: " نفت المجبرة والمشبهة عن أنفسهم
جميع المذمات، والظلم، والجور، والسفه، ونسبوا إلى الله عز وجل من
جميع الجهات. فقالوا: خلقنا الله أشقياء، ثم عذبنا بالنار، ولم يظلمنا.
فأي استهزاء أعظم من هذا، وأي ظلم أوضح، أو جور أبين مما وصفوا
به الله عز وجل؟! كلا ومالك يوم الدين ما هذه صفة أرحم الراحمين،
من يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر كما قال
سبحانه: * (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) * ووسعها: طاقتها. بل كلفهم
أقل مما يطيقون، وأعطاهم أكثر مما يستأهلون، لم يلتمس بذلك منهم
علة، ولم يغتنم منهم زلة، ولم يخاف قضاءه بقضائه، ولا قدره بقدره،
ولا حكمه بحكمه."

فصل [في أن الله لا يريد شيئاً من القبائح]
فإن قيل: أربك يريد (١) شيئاً من القبائح؟
فقل: إنه تعالى لا يريد شيئاً منهما فلا يريد الظلم،
ولا يرضى الكفر، ولا يحب الفساد، لأن ذلك كله يرجع
إلى إرادة القبيح هي قبيحة، وهو تعالى
لا يفعل القبيح.

ألا ترى أنه لو أخبرنا مخبر ظاهره العدالة بأنه يريد
الزنا والظلم لسقطت عدالته، ونقصت منزلته، عند جميع
العقلاء ولا علة لذلك إلا أنه أتى قبيحاً، وهو إرادة القبيح.
وقد قال تعالى: * (والله لا يحب الفساد) * [البقرة: ٢٠٥]،
وقال: * (ولا يرضى لعباده الكفر) * [الزمر: ٧].
وقال: * (وما الله يريد ظلماً للعباد) * [غافر: ٣١].

(١) - في (ط): يفعل. وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

فصل [في أن الله لا يفعل ما هو مفسدة]
فإن قيل: فهل ربك يفعل لعباده (١) ما هو مفسدة؟
فقل: كلا، بل لا يفعل إلا الصلاح، ولا يبيلوهم إلا بما
يدعوهم إلى الفلاح، سواء كان ذلك محنة أو نعمة، لأنه
تعالى لا يفعل إلا الصواب والحكمة كما تقدم، فإذا
أمرضهم وابتلاهم أو امتحنهم بفوت ما أعطاهم، فلا بد
من اعتبار المكلفين (٢)، ليخرج بذلك عن كونه عبثا، وقد
نبه على ذلك بقوله تعالى: * (أو لا يرون أنهم يفتنون في كل عام
مرة أو مرتين ثم لا هم يتوبون ولا هم يذكرون) * [التوبة: ١٢٦]،
ولا بد من العوض الموفي على ذلك بأضعاف مضاعفة،
ليخرج بذلك عن كونه ظلما، وقد ورد ذلك في السنة
كثيرا، والغرض الاختصار (٣).

-
- (١) - في (س): بعباده.
(٢) - يعني فلا بد من حكمة ومصلحة راجعة إلى ذلك الفعل، ومن المصلحة:
الاعتبار وتذكير المكلفين. تمت من: الصراط المستقيم.
(٣) - من ذلك: ما أخرج الإمام المرشد بالله والبخاري ومالك عن أبي هريرة
مرفوعا: "من يرد الله به خيرا يصب منه". وأخرج أبو طالب وأبو داود عنه
(ص): "إن المؤمن إذا مرض ثم عوفي كان كفارة لما مضى من ذنبه". تمت
من: الصراط المستقيم.

(النبوة)

فصل [في معرفة النبي (ص)]

فإن قيل: فقد أكملت معرفة ربك، فمن نبيك؟

فقل: محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

فإن قيل: فما برهانك على ذلك؟

فقل: لأنه جاء بالمعجزة (١) عقيب ادعائه النبوة، وكل

من كان كذلك فهو نبي صادق.

فإن قيل: فما برهانك على أنه جاء بالمعجز عقيب

ادعائه النبوة؟

فقل: المعلوم ضرورة أنه كان في الدنيا قبيلة تسمى

قريش، وأن فيهم قبيلة تسمى: بنو هاشم، وأنه كان فيهم

(١) - المعجزة هي الخارجة عن قدرة البشر ولا يمكن التعلم لإحضارها.

رجل اسمه: محمد بن عبد الله، والمعلوم ضرورة أنه ادعى النبوة، وأنه جاء بالقرآن بعد ادعاء النبوة، وأنه مشتمل على آيات التحدي، وأنه كان يتلوها على المشركين ويسمعونها وهم النهاية في الفصاحة، والمعلوم ضرورة شدة عداوتهم له.

وإنما قلنا: بأنه معجز لأنه تحداهم على أن يأتوا بمثله فعجزوا (١)، ثم تحداهم على أن يأتوا بعشر سور مثله فعجزوا (٢)، ثم تحداهم بأن يأتوا بسورة من مثله (٣) فلم يقدروا على ذلك، لأنهم لو قدروا على معارضته - مع شدة عداوتهم له وعلمهم بأن معارضته بمثل ما جاء به (٤)

-
- (١) - يريد قوله تعالى: * (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) * [الإسراء: ٨٨].
- (٢) - يريد قوله تعالى: * (أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين) * [هود ١٣].
- (٣) - يريد قوله تعالى: * (أم يقولون افتراه قل فأتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين) * [يونس: ٣٨].
- (٤) - في (ط): بمثل جاء به. وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

تبطل دعواه - لما عدلوا عنها إلى الشاق من محاربتة،
التي لا تدل على بطلان دعواه، فدل ذلك على كونه
معجزاً.

ولأن القرآن مشتمل على الأخبار عن الأمور الماضية (٢)، فكان الأمر على ما
أخبر في الماضي والمستقبل، فدل ذلك على كونه معجزاً،
لا يقدر عليه أحد من البشر.
وله معجزات كثيرة تقارب ألف معجزة، نحو: مجيء
الشجرة إليه، وجريها على الماء كالسفينة (٣)، وسير

(١) - كقوله عام الحديبية: * (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله
أمينين محلقين رؤوسكم ومقصرين) * [الفتح: ٢٧]، ثم وقع ذلك
عام الفتح، أو في عمرة القضاء. وفي إخباره بالغيوب روايات
كثيرة أنظر عنها: (ينابيع النصيحة) للمؤلف، ودلائل النبوة
لأبي نعيم ٢ / ٥٣٨ - ٥٥٦.

(٢) - كما أخبر عن قصص وأخبار الأنبياء السابقين، وهلاك مكذبيهم، ونحو
ذلك.

(٣) - في (س): نحو جري الصخرة إليه وجريها على الماء كالسفينة. وبيض له في
الشرح.

الشجرة (١)، وإحيائه الموتى (٢)، وتسبيح الحصى في يده (٣)، ونحو ذلك كثير، وإنما قلنا بأن من كان كذلك فهو نبي صادق، لأن إظهار المعجز على أيدي الكذابين قبيح، وهو تعالى لا يفعل، وإذا ثبت صدقه وصحت نبوته، وجب تصديقه فيما أخبرنا به عن الأنبياء والمرسلين قبله، ووجب القضاء بصحة نبوتهم وتصديق رسالتهم، وهذا واضح.

فصل [في معرفة القرآن]

فإن قيل: فما اعتقادك في القرآن؟

(١) - ورد في سير الشجر إليه أحاديث كثيرة عن عدة من الصحابة. أنظر عنها دلائل النبوة لأبي نعيم ٢ / ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٢) - روى المؤلف في (ينابيع النصيحة): أن رسول الله ذهب إلى قبر يوسف بن كعب صاحب الأخدود ثم تكلم بكلمات فتصدع القبر وخرج منه صاحبه فكلمهم، ثم عاد. وفي (ط): وأحياء من الموتى وما أثبتته من (س) وهو الصواب.

(٣) - روي عن أبي ذر أنه قال: كنا جلوسا مع النبي (ص) فأخذ الحصى في كفه فسبحن، ثم وضعهن في الأرض فسكتن، ثم أخذهن فسبحن. أخرجه

أبو نعيم في دلائل النبوة ٢ / ٤٣٢ (٣٣٩)، وأورده الهيثمي في المجمع ٨ / ٢٩٩، وقال: رواه البزار.

فقل: اعتقادي أنه كلام الله تعالى، وأنه كلام مسموع
محدث مخلوق.

فإن قيل: فما دليلك على ذلك؟
فقل، أما قولي: إنه كلام الله تعالى،
فلقوله تعالى: * (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى
يسمع كلام الله) * [التوبة: ٦]،

والمعلوم أن الكلام الذي سمعه المشركون
ليس بشئ غير هذا القرآن، ولأن المعلوم ضرورة أن النبي
صلى الله عليه وآله سلم كان يدين ويخبر بذلك، وهو
لا يدين إلا بالحق، ولا يخبر إلا بالصدق، لأن ظهور المعجز
على يديه قد استأمن وقوع الخطأ فيما يدين به، وظهور
الكذب فيما يخبر به.

وأما قولي: إنه مسموع فذلك معلوم بالحس ولقوله
تعالى: * (إنا سمعنا قرآنا عجبا) * [الجن: ١]، والمعلوم ضرورة أن
ذلك المسموع هذا القرآن.

وأما قولي: إنه محدث، فلأنه فعل من أفعاله تعالى،
والفاعل متقدم على فعله بالضرورة، وما يتقدمه غيره فهو

محدث، ولأن بعضه متقدم على بعض، وذلك يدل على أنه محدث، ولقوله تعالى: * (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) * [الأنبياء: ٢]. والذكر هو القرآن، لقوله تعالى: * (وإنه لذكر لك ولقومك) * [الزخرف: ٤٤]، أي شرف لك ولقومك. وأما قولي: إنه مخلوق، فلأنه مرتب منظوم على مقدار معلوم موافق للمصلحة. بهذه الصفة المنزلة جاز وصفه بأنه مخلوق (١)، ولما رواه عمر بن الخطاب، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: " كان الله ولا شيء ثم خلق الذكر "، والذكر هو القرآن كما تقدم (٢).

- (١) - في (ط): موافق للمصلحة وهو بهذه المنزلة فجاز وصفه بأنه مخلوق. وما أثبتته من (س)، وهو الصواب.
- (٢) - وقع شغب كبير بين المتكلمين حول مسألة خلق القرآن وكل يذكر مبررات كثيرة لما يذهب إليه، ولا حرج أن يقول أحد إن القرآن مخلوق إذا أراد بذلك أنه مفعول لله تعالى، وكذلك لا حرج أن يقول أن القرآن غير مخلوق بمعنى أنه غير مختلق مكذوب، أما إذا أراد بقوله: إن القرآن غير مخلوق، أنه قديم أو نحو ذلك فذلك كلام خطير يترتب عليه أشياء خطيرة كالقول بقديم مع الله، والله متعال عن أن يكون له مشابه أو مشارك في صفاته الذاتية.

ثم قل: وأعتقد أنه حق لا باطل فيه، لقوله تعالى: * (وإنه
لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) * [فصلت: ٤٢].
ثم قل: وأعتقد أنه لا تناقض فيه ولا تعارض ولا اختلاف، * (ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا) * [النساء: ٨٢].

(الإمامة)

فصل [في إمامة الإمام علي (ع)]

فإن قيل: من أول الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأولى الأمة بالخلافة بعده بلا فصل؟
فقل: ذلك أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب.
فإن قيل: هذه دعوى، فما برهانك؟

فقل: الكتاب، والسنة، وإجماع العترة (١).
أما الكتاب، فقولته تعالى: * (إنما وليكم الله ورسوله
والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم
راكعون) * [المائدة: ٥٥]، ولم يؤت الزكاة في حال ركوعه غير
علي عليه السلام، وذلك أن سائلا سأل علي عهد رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال ركوع علي في
الصلاة، وذلك في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) - العترة: هم أهل البيت عليهم السلام، وعترة الرجل: أهل بيته.

فلم يعطه أحد شيئاً، فأشار إليه عليه السلام بخاتمه وهو راعع ونواه زكاة، فأخذ السائل، فنزل جبريل عليه السلام بهذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحال (١)، فكانت في علي عليه السلام خاصة دون غيره من الأمة. وهي تفيد معنى الإمامة لأن الولي هو: المالك للتصرف، كما يقال هنا: ولي المرأة، وولي اليتيم، أي المالك للتصرف عليهما.

وأما السنة، فخبير الغدير، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: "ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى

يا رسول الله. قال: فمن كنت مولاه فعلى مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله" (٢)، فقال له عمر: بخ بخ لك يا ابن أبي طالب،

- (١) - روى هذه الحادثة غير واحد من المحدثين، والمؤرخين، والمفسرين، أنظر: تفسير الحبري ٢٥٨، والدر المنثور ٣ / ١٠٤، وجامع البيان للطبري ٤ / ٢٨٧ - ٢٨٨، وتفسير فرات الكوفي ١٢٣ - ١٩٢.
- (٢) - حديث الغدير من الأحاديث المشهورة، فقد أخرجه الإمام وأبو طالب في الأمالي ٣٣، والإمام المؤيد بالله في الأمالي ٩٠ رقم (١١)، والنسائي في الخصائص ١٥٦، وأحمد في المسند ١ / ١٥٢، والطبري في ذخائر العقبى ٦٨، والرياض النضرة ٢ / ١٦١ عن الإمام علي عليه السلام. وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣ / ٣٣١، والنسائي في الخصائص ٤٥ رقم (٨١ و ٨٢)، والخطيب البغدادي ١٢ / ٣٤٤ عن ابن عباس، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.
- وأخرجه مسلم ٢ / ٣١٧، والحاكم ٢ / ١٠٩، والطبري في ذخائر العقبى ١٥٥، وأحمد ٤ / ٣٦٨ و ٣٧٠ عن زيد بن أرقم.
- وأخرجه ابن ماجه ١ / ٤٣ برقم (١١٦)، والنسائي في الخصائص ١٦٢، والخطيب البغدادي ١٤ / ٢٣٦، والطبري في ذخائر ٦٧، وأحمد في المسند ٤ / ٢٨١ عن البراء بن عازب.
- وأخرجه أحمد ١ / ١١٨، والنسائي في الخصائص ١٥٠، والحاكم في المستدرک ٣ / ١٠٩ و ٥٣٣، وابن الأثير في أسد الغابة ٣ / ٩٢ و ٥ / ٢١٧، والهيثمي في المجمع ٩ / ٤٢ عن أبي الطفيل عامر بن واثلة.
- وأخرجه ابن ماجه ١ / ٤٢ برقم (١١٥) و ص ٤٥ برقم ١٢١، والنسائي في الخصائص ١٧٦ برقم ٩٤ و ٩٥ و ص ١٧٧ برقم (٩٦)، والحاكم في المستدرک ٣ / ١١٦ والهيثمي في مجمع الزوائد ٩ / ١٠٧، عن سعد بن أبي وقاص.
- وأخرجه أبو يعلى ١ / ٤٢٨ برقم (٥٦٧)، وأبو نعيم في الحليلة ٥ / ٢٦ - ٢٧، وأحمد ١ / ٨٤ و ٥٢١ و ٥ / ٣٣٦ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

وقال شيخنا العلامة مجد الدين المؤيدي في التحف ٣٢٥: قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة: هذا الخبر قد بلغ حد التواتر، وليس لخبر من الأخبار ما له من كثرة الطرق، وطرقه مائة وخمس طرق.

وقال السيد الهادي بن إبراهيم الوزير: من أنكر خبر الغدير فقد أنكر ما علم من الدين ضرورة، لأن العلم به كالعلم بمكة وشبهها، فالمنكر سوفسطائي.

وقال السيد الحافظ: محمد بن إبراهيم الوزير: إن حديث الغدير يروى بمائة طريق وثلاث وخمسين طريقاً.

وقد أخرجه محمد بن جرير الطبري من خمس وسبعين طريقاً، وأفرد له كتاباً سماه كتاب (الولاية). وذكره الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عقدة من مائة وخمس طرق، وقد ذكر ذلك ابن حجر في فتح الباري.

وقال المقبلي في الأبحاث المسددة ٢٤٤: فإن كان مثل هذا - يعني حديث الغدير - معلوماً وإلا فما في الدنيا معلوم.

وقال ابن حجر الهيثمي في الصواعق: رواه ثلاثون من الصحابة وفيه: " اللهم وال من والاه وعاد من عاداه واخذل من خذله ".

وروى ابن حجر العسقلاني خبر الغدير عن سبعة وعشرين صحابياً.

وقال الذهبي: بهرتني طرقه فقطعت به.

وذكره الزبيدي في لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة ٢٠٥. وقد اعتنى السيد الأميني النجفي بالتوسع في تخريجه في كتابه الغدير وهو في إحدى عشر جزءاً.

أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة.
ورويانا عن المؤيد بالله بإسناده إلى الصادق جعفر بن

محمد الباقر أنه سئل عن معنى هذا الخبر، فقال: سئل عنها
- والله - وسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: " الله
مولاي أولى بي من نفسي لا أمر لي معه، وأنا ولي (١)
المؤمنين أولى بهم من أنفسهم لا أمر لهم معي، ومن كنت
مولاه أولى به من نفسه لا أمر له معي، فعلي مولاه أولى به
من نفسه لا أمر له معه " (٢).

وإذا ثبت ذلك فإنه يفيد معنى الإمامة، لأننا لا نعني
بقولنا: فلان إمام إلا أنه أولى بالتصرف في الأمة من
أنفسهم، ولأن لفظ المولى لا يفهم منه [إلا] مالك
بالتصرف (٣)، كما يقال: هذا مولى العبد أي المالك

(١) - في أمالي المؤيد بالله: مولى.

(٢) - أورده المؤيد بالله هذا النص بلفظة في الأمالي الصغرى ١٠٢ (١٨) محمد
بن عثمان النقاش، قال أخبرنا الناصر، عن محمد بن منصور المرادي، عن علي
بن الحسن بن علي الحسيني والد الناصر، عن إبراهيم بن رجاء الشيباني، عن
جعفر الصادق.

(٣) - في (ط): ولأن المولى يفهم من ملك التعرف. وما أثبتته من (س)، وما بين
المعكوفين مني.

للتصرف فيه، وعذا يفيد معنى الإمامة كما تقدم.
ومما يدل على ذلك من السنة: (خبر المنزلة)، وهو
معلوم كخبر الغدير، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي
بعدي " (١)، فاستثنى النبوة، فدل ذلك على شموله لخصال

(١) - خبر المنزلة هذا من الأحاديث المتواترة عند جميع المسلمين، فقد أخرجه
الإمام الأعظم زيد بن علي (ع) في المجموع ٤٠٧ - ٤٠٨، والإمام الهادي
(ع) في الأحكام ١ / ٣٨، والإمام أبو طالب في الأمالي ٣٢ عن علي (ع).
وأخرجه محمد بن سليمان الكوفي في المناقب رقم (٤١٩)، والمؤيد بالله
في الأمالي الصغرى ١٠٤ (٢٠)، وأبو طالب في الأمالي ٣٥ والبخاري ٥ / ٩٩
و ٦ / ١٨، ومسلم ٤ / ١٨٧٠ (٢٤٠٤)، والترمذي ٥ رقم (٣٧٣١)، وابن
ماجة ١ / ٤٢ رقم (١٧٥) و ١ / ٤٥ رقم (١٢١)، والحاكم في المستدرک
٣ / ١٠٩ والبزار ٣ / ٢٧٦ رقم (١٠٥٦)، و (١٠٦٦)، الحميدي في مسنده
١ / ٣٨ رقم (٧١)، وأحمد بن حنبل ١ / ١٧٧ و ١ / ١٧٩، وأبو يعلى في
مسنده ٢ / ٨٦ رقم (٧٣٩)، و ٦٦ رقم (٧٠٩) و (٦٩٨)، أبو نعيم في حلية
الأولياء ٧ / ١٩٦، وفي الصغير ٢ / ٢٢، وابن الأثير ٤ / ٢٦ - ٢٧، وابن عساكر في
تاريخ دمشق ١ / ٢١٦ رقم (٣٤٩) " ترجمة الإمام علي عليه السلام ". عن
سعد بن أبي وقاص.
وأخرجه أحمد ٣ / ٣٢، والبغدادي ٤ / ٣٨٣ عن أبي سعيد الخدري.
وأخرجه أحمد ٦ / ٣٩٦ و ٤٣٨، والطبري في ذخائر العقبى ص ٦٣،
والبغدادي ١٢ / ٣٢٣ و ٣ / ٤٠٦ عن أسماء بنت عميس.
وأخرجه الإمام المرشد بالله في الأمالي ١ / ١٣٤، والطبراني ٢ / ٢٤٧
(٢٠٣٥) عن جابر بن عبد الله.
وأخرجه ابن عدي ٦ / ٢٠٨٨ و ٢٢٢٢ عن أبي هريرة وعن أم سلمة.
وأخرجه والطبراني في الصغير ٢ / ٥٤ عن حبشي بن جنادة.

الفضل كلها، ومن جعلتها ملك التصرف على الأمة، وأنه أولى الخلق بالتصرف منهم، وذلك معنى الإمامة كما تقدم. وأما الاجماع فإجماع العترة منعقد على ذلك.

فصل [في إمامة الحسنين]

فإن قيل: لمن الإمامة بعد علي عليه السلام؟

فقل: هي للحسن ولده من بعده، ثم هي للحسين من بعد أخيه عليهما السلام.

فإن قيل: فما الدليل على إمامتها؟

فقل: الخبر المعلوم، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله

وسلم: " الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما " (١)، وهذا نص جلي على إمامتها، وفيه إشارة إلى إمامة أبيهما، لأنه لا يكون خيرا منه إلا إمام شاركه في خصال الإمامة وزاد عليه فيها، فيكون حينئذ خيرا منه، وهذا واضح، والإجماع منعقد على أنه لا ولاية لهما على الأمة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا في زمن علي عليه السلام إلا عن أمرهما، وأنه لا ولاية للحسين في زمن أخيه الحسن إلا عن أمره، فبقيت الإمامة مخصوصة بالإجماع.

فصل [في الإمامة بعد الحسنين] فإن قيل: لمن الإمامة بعدهما؟

(١) - أورده الإمام أبو طالب في شرح البالغ المدرك ١٥٠ فقال: وروى: " الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا " ٥١. وهذا الخبر متداول في كتب أصحابنا، والمعروف في كتب الحديث: " الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأبوهما خير منهما ". رواه الإمام الهادي في كتاب العدل والتوحيد ٦٩ (رسائل العدل والتوحيد) مرسلا، وابن عساكر في ترجمة الإمام الحسن ٧٨، والحاكم ٣ / ١٦٧ وغيرهم عن ابن عمر.

فقل: هي محصورة في البطنين (١) ومحظورة على من عدا
أولاد السبطين، فهي لمن قام ودعا من أولاد ينتمي
نسبه من قبل أبيه إلى أحدهما، متى كان جامعا لخصال
الإمامة، من: العلم الباهر، والفضل الظاهر، والشجاعة،
والسخاء، وجودة الرأي بلا امتراء، والقوة على تدبير
الأمور، والورع المشهور.

فإن قيل: ما الذي يدل على ذلك؟

فقل: أما الذي يدل على الحصر فهو أن العقل يقضي
بقبح الإمامة، لأنها تقتضي التصرف في أمور ضارة من
القتل، والصلب، ونحوهما، وقد انعقد إجماع المسلمين
على جوازها في أولاد فاطمة عليهما السلام، ولا دليل يدل
على جوازها في غيرهم، فبقي من عداهم لا يصلح، ولأن
العترة أجمعت على أنها لا تجوز في غيرهم، وإجماعهم
حجة.

(١) - يعني أولاد الحسن والحسين.

وأما الذي يدل على اعتبار خصال الإمامة التي ذكرنا
فهو إجماع المسلمين.
فإن قيل: فسروا لنا هذه الخصال.
فقل: أما العلم، فإنه يكون عارفا بتوحيد الله وعدله (١)،
وما يدخل تحت ذلك، وأن يكون عارفا بأصول الشرائع
وكونها الأدلة، وهي أربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع،
والقياس، والمراد بذلك (٢) أن يكون فهما في معرفة أوامر
القرآن والسنة ونواهيها، وعامهما، وخاصهما،
ومجملهما، ومبينهما، ناسخهما، ومنسوخهما، عارفا
بمواضع الوفاق، وطرق الخلاف في فروع الفقه، لئلا يجتهد
في مواضع الاجماع، فيتحرى في معرفة القياس والاجتهاد،
ليمكنه رد الفرع إلى أصله (٣).

-
- (١) - في (ط): وعبادته، وما أثبتته من (س)، وهو الصواب.
(٢) - قال في الصراط المستقيم: الإشارة إما إلى اللفظ وهو قوله: عارف بأصول
الشرائع وكونها أدلة، أو إلى المعنى وهو بيان القدر المحتاج إليه من الفقه.
(٣) - في المطبوع: ليمكنه رد الفعل إلى الأصل، وهو غلط.

وأما الفضل، فأن يكون أشهر أهل زمانه بالزيادة على غيره في خصال الإمامة أو كأشهرهم. وأما الشجاعة، فإنه يكون بحيث لا يجبن عن لقاء أعداء الله، وأن يكون رابط الجأش (١) وإن لم يكتر قتله وقتاله.

وأما السخاء، فأن يكون سخيا بوضع الحقوق في مواضعها. وأما جوده الرأي، فأن يكون بالمنزلة التي يرجع إليه عند التباس الأمور.

وأما القوة على تدبير الأمور، فلا يكون منه نقص في عقله (٢)، ولا آفة في جسمه، يضعف لأجل ذلك عن النظر في أمور الدين وإصلاح أحوال المسلمين. وأما الورع، فأن يكون كافا عن المقبحات، قائما بالواجبات.

(١) - الجأش: قلب الإنسان. والمعنى: يربط قلبه عن الفرار بالشجاعة. تاج العروس ١٧ / ٩٣ مادة (جاش).

(٢) - في (ط): وأما الرأي فأن يكون من المنزلة يقدر على تدبير الأمور فلا يكون منه تقصير في عقله. وما أثبتته من (س)، وهو الصواب.

فرع [في طريق معرفة مواصفات الإمام]
فإن قيل: فما الطريق إلى إثبات كونه على هذه
الخصال؟

فقل: أما كونه عالما فيحصل العلم به للعلماء بالمباحثة
والمناظرة، ويحصل لغيرهم من الأتباع العلم (١) بكونه عالما
بوقوع الإطباق والإجماع على كونه كذلك.
وأما سائر الخصال فلا بد من حصول العلم بكونه
عليها، وإن كان غائبا، فإنه يحصل (٢) العلم التواتري بذلك،
وكذلك حكم العلم إذا كان غائبا (٣)، فإن طريق العلم به
الأخبار المتواترة للعلماء وغيرهم، وإن كان حاضرا فلا بد
من حصول العلم بكونه جامعا لها، لأنها من أصول الدين،
فلا يأخذ بالأمارات المقتضية للظن بكونه جامعا لها.

-
- (١) في (ط) بالعلم، وهو غلط.
(٢) - في (ط)، فيحصل، والصواب ما أثبتته.
(٣) - في (ط): وكذلك حكم العلم وإذا كان غائبا. وفي (س)، وكذلك الحكم
وإذا كان غائبا وما أثبتته من نسخة مصححة.

فصل [الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]
فإن قيل: فماذا تدين به في الأمر بالمعروف والنهي عن
المنكر؟

فقل: أدين الله تعالى أنه يجب الأمر بالمعروف الواجب
والنهي عن المنكر، لقوله تعالى: * (ولتكن منكم أمة يدعون إلى
الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم
المفلحون) * [آل عمران: ١٠٤]، وإنما قلنا: إنه يجب الأمر
بالمعروف الواجب، لإجماع المسلمين أنه لا يجب الأمر
بالمعروف المندوب، فلم يبق إلا القضاء بالأمر بالمعروف
الواجب مع الإمكان، وإلا بطلت فائدة الآية، ومعلوم
خلاف ذلك، وقلنا: يجب النهي عن كل منكر لإجماع
المسلمين على ذلك، ولأن المنكرات كلها قبائح فيجب
النهي عنها مع الإمكان، كما يلزم الأمر بالمعروف
الواجب مع الإمكان.

(المعاد)

فصل [في الوعد والوعيد]

فإن قيل: فماذا تدين به في الوعد والوعيد؟

فقل: أدين الله بأنه لا بد من الثواب للمؤمنين إذا ماتوا على الإيمان مستقيمين، دخولهم جنات النعيم* (لا يمسهم فيها نصب وما هم عنها بمخرجين)* [الحجر: ٤٨]* (خالدين فيها أبدا)*.

وأدين الله بصحة ما وعد به من سعة الجنة، وطيب مساكنها، وسررها الموضوعة، وما كلفها المستلذة المستطابة، وفواكهها الكثيرة التي ليست بمستقدرة ولا آسنة (١)، ولا متغيرة ولا آجنة (٢)، وملابسها الفاخرة، وزوجتها الحسان الطاهرة،

(١) - الآسن: ما تغير ريحه تغيرا منكرا.

(٢) - الآجنة: المختفية المتقطعة.

والبهية والناضرة (١)، ونحو ذلك مما بينه الله تعالى في كتابه
المجيد، وهو حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه
تنزيل من حكيم حميد.

وأدين الله تعالى أنه لا بد من عقاب الكافرين في جهنم
بالعذاب الأليم، وشراب الحميم، شجرة الزقوم طعام
الأيثم، وأنهم يخلدون فيها أبدا، ويلبسون ثيابا من نار،
وسراييل من القطران (٢)، كلما نضجت جلودهم بدلهم الله
جلودا غيرها ليدوقوا العذاب، وكل ذلك معلوم من
ضرورة الدين.

فصل [في أهل الكبائر]

فإن قيل: ماذا تدين به في أهل الكبائر سوى أهل الكفر؟
فقل: أسميهم: فساقا، ومجرمين، وطغاة، وظالمين،
لإجماع الأمة على تسميتهم بذلك، ولا أسميهم كفارا على

(١) - الناضرة: المشرقة، والمستبشرة.

(٢) - السراييل جمع سريال، والقطران النحاس المذاب.

الاطلاق، ولا مؤمنين، لفقد الدلالة على ذلك.
وأدين الله تعالى بأنهم متى ماتوا مصرين على الكبائر
فإنهم يدخلون نار جهنم، ويخلدون فيها أبدا، ولا يخرجون
في حال من الأحوال، لقوله تعالى: * (إن المجرمين في عذاب
جهنم خالدون) * [الزخرف: ٧٤] (١)، والفاسق عاص، كما أن
الكافر عاص، فيجب حمل ذلك على عمومه، إلا ما خصته
دلالة. وقوله تعالى: * (والذين لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا
بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم
القيامة ويخلد فيه مهانا) * [الفرقان: ٦٩]. وإجماع العترة على
ذلك، وإجماعهم حجة.

فصل [في صفة المؤمن وما يجب في حقه]
فإن قيل: فمن المؤمن، وما يجب في حقه؟
فقل: المؤمن من أتى بالواجبات، واجتنب المقبحات،

(١) - وفي المطبوعة زيادة: * (فيها أبدا) * وهي سهو.

فمن كان كذلك، فإننا نسميه: مؤمنا، ومسلما، وزكيا،
وتقيا، وبرا، ووليا، وصالحا، وذلك إجماع، ويجب:
إجلاله، وتعظيمه، واحترامه، تسميته (١)، وموالاته،
ومودته، وتحريم: معاداته، وبغضه، وتخاطر نميمته، وغيبته،
وهو إجماع أيضا، ومضمون ذلك أن تحب له ما تحب
لنفسك، وتكره له ما تكره لنفسك، وبذلك وردت السنة (٢). فصل [في صفة الكافر]
فإن قيل فمن الكافر؟

فقل: من لم يعلم له خالقا، أو لم يعلم شيئا من صفاته
التي يتميز بها عن غيره، من كونه قادرا لذاته، عالما لذاته،
حيا لذاته، ونحو ذلك من صفاته المتقدمة، فمن جحد شيئا
من ذلك أو شك أو قلد، أو اعتقد أنه في مكان دون

(١) - تسميته: يقال له - إذا عطس -: يرحمك الله.
(٢) - هذه إشارة إلى الحديث المشهور عن النبي (ص) أنه قال: لا يؤمن أحدكم
حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

مكان، أو أنه في كل مكان (١)، أو شك في ذلك، أو اعتقد له شريكا أو أنه يفعل المعاصي أو يريد لها، أو يشك في شيء من ذلك، أو جحد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو رد ما علم من الدين ضرورة باضطراب أو شك في شيء من ذلك، فهو كافر بالإجماع، ويجوز أن نسميه: فاجرا، وفاسقا وطاغيا، ومارقا، ومجرما، وظالما، وآثما، وغاشما، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة من أفعاله بلا خلاف. وإن كان يظهر الإيمان ويبطن الكفر، جاز أن نسميه مع ذلك: منافقا بالإجماع. ومن كانت هذه حالته - أعني غير المنافق - جاز قتله وقتاله، وحصره، وأخذ ماله، وتجب معاملته بنقيض ما ذكرنا أنه يجب من حق المؤمن، وقد ذكرنا أحكامه مفصلة في (ثمرات الأفكار في أحكام الكفار) (٢).

(١) - يعني أنه جسم في مكان دون مكان أو أنه جسم في كل مكان أما إذا اعتقد أن الله في كل مكان حافظ ومدبر فلا مانع.
(٢) - ثمرات الأفكار: اسم كتاب للمؤلف رحمه الله.

فصل [في صفة الفاسق]

فإن قيل: فمن الفاسق وما حكمه؟

قلنا: أما الفاسق فهو مرتكب الكبائر سوى الكفر،

نحو الزاني، وشارب الخمر، والقاذف، ومن فر من

زحف المسلمين غير متحرف لقتال ولا متحيز إلى فئة، وتارك الجهاد بعد وجوبه عليه

وتارك الصلاة، والصيام،

والحج، مع وجوب ذلك عليه، غير مستحل لتركه

ولا مستخف (١)، والسارق من سرق عشرة دراهم - أي فقله (٢)

- فما فوق بغير حق، ونحو ذلك من الكبائر، فمن فعل

ذلك أو شيئاً منه، فإنه يجوز أن نسميه بالأسماء المتقدمة قبل

هذه في الكافر، إلا لفظ: الكافر، والمنافق فلا بد من دلالة تدل

على جواز إطلاقه عليه، وأما لفظ: الكافر، فمنعه كثير من

(١) - لأنه مع الاستحلال والاستخفاف يصير كافراً.

(٢) - القفلة: الوزن من الدرهم، وهو في نصاب السرقة وزن ثمان وأربعين شعيرة فضة خالصة كما هو مقرر للمذهب. أفاد ذلك في الصراط المستقيم.

العلماء، وأجاز إطلاقه جماعة مع التنبيه، فقالوا: هو كافر
نعمة وهو الصحيح، لأنه مروى عن علي عليه السلام،
وهو إجماع العترة، ولموافقة الكتاب.
وأما حكمه فحكم الكافر فيما تقدم إلا القتل والقتال،
وأخذ الأموال فلا يجوز إلا بالحق، ولا يجوز قتله على
الإطلاق، وكذلك حصره فلا يجوز بحال من الأحوال.
فرع [في الفرق بين فعل الله وفعل العبد]
فإن قيل: ما الفرق بين فعل الله وبين فعل العبد؟
فقل: فعل الله جواهر وأعراض وأجسام، يعجز عن فعلها
جملة الأنام، ومضمونه أن كلما وقف على قصد العبد واختياره
تحقيقاً أو تقديراً فهو (١)، وما لم يكن كذا فليس بفعله.
فصل [في أنه لا بد من الموت والفناء]
ثم قل أيها الطالب للنجاة: وأدين الله تعالى بأنه لا بد

(١) - يعني العبد.

من الموت والفناء والإعادة بعد ذلك للحساب والجزاء،
والنفخ في الصور، وبعثه القبور، والحشر للعرض المشهور،
والإشهاد على الأعمال بغير زور، ووضع الموازين، وأخذ
الكتب بالشمال واليمين، والبعث والسؤال للمكلفين،
وأن ينقسموا فريق في الجنة وفريق في السعير، وكل ذلك
معلوم من ضرورة الدين، وأنه لا بد من المناصفة (١) بين
المظلومين والظالمين، لدلالة العدل بيقين.

فصل [في الشفاعة]

فإن قيل: ما تقول في الشفاعة؟

فقل: أدين الله تعالى بثبوتها يوم الدين، وإنما تكون
خاصة للمؤمنين - دون من مات مصراً من المجرمين على
الكبائر - ليزيدهم نعيماً إلى نعيم، وسروراً إلى سرورهم،
ولمن ورد العرض (٢) وقد استوت حسناته وسيئاته، فيشفع له

(١) - في (س): التناصف.

(٢) - العرض: يوم القيامة.

النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ليرقى درجة أعلى من درجة غير المكلفين من الصبيان والمجانين، وإنما قلنا: إنه لا بد من ثبوتها، لقوله تعالى: * (عسى أن يعثك ربك مقاما محمودا) *

[الإسراء: ٧٩]، قيل: هو الشفاعة (١)، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: " من كذب بالشفاعة لم ينلها يوم القيامة " (٢). وأما أنها تكون لمن ذكرناها، فلقوله تعالى: * (ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع) * [غافر: ١٨] * (ما للظالمين من أنصار) * [البقرة: ٢٧٠]، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: " ليست شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي " (٣)، وقوله تعالى: * (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) * [الأنبياء: ٢٨] كل ذلك يدل على ما قلنا.

وتم بذلك ما أردنا ذكره للمسترشدين، تعرضا منا

-
- (١) - روى ذلك غير واحد أن ظر كنز العمال: ١٤ / ٣٩٠ وما بعدها.
(٢) - أورده القرشي في شمس الأخبار ٢ / ٣٨٨ نقلا عن مسند الشهاب.
(٣) - قيل: أنه رواه الحسن البصري عن النبي (ص)، ولم أقف عليه مسندا في كتب الحديث، لا عند أئمتنا ولا عند غيرهم، وقيل إنه من كلام الحسن البصري.

لثواب رب العالمين، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا،
وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب. وصل اللهم
وسلم على محمد صفيك وخاتم أنبيائك، وعلى آله سفن
النجاة آمين، وتوفنا مسلمين آمين اللهم آمين. ر